



تطور النشاط المقاوالاتي في الجزائر

• د . مناد لطيفة (تلمسان)

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة طبيعة النشاط المقاوالاتي في الجزائر وذلك من خلال تحليل المعطيات الإحصائية التي صدرت في تقرير الإحصاء الاقتصادي الأول في الجزائر سنة 2011، من أجل إبراز أهم التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي كان لها الأثر الكبير على العمل المقاوالاتي، مبرزين كافة مراحل تطور هذا القطاع، وأيضاً إبراز المؤشرات المعتمدة لتحليل هذا النشاط، مثل تطور عدد المؤسسات حسب النوع الاجتماعي لمالك المؤسسة، وحسب الطبيعة القانونية للمؤسسة وأيضاً توزيعها حسب المنطقة الجغرافية وقطاع النشاط. توصلت هذه الدراسة إلى أنه على مستوى مؤشرات العمل المقاوالاتي فإن معدلاته في تزايد ولكنه محدود، خاصة في قطاعي التجارة والخدمات ويتناقص في قطاع الفلاحة، خاصة لدى الفئة النسوية التي لا يزال عملها عموماً مرتبطاً بالموثوث الثقافي التقليدي الذي يرفض خروجها للعمل خارج المنزل.

الكلمات المفتاحية: النوع الاجتماعي، النشاط المقاوالاتي، المؤسسة، الإحصاء الاقتصادي.

Abstract :

The objective of this study is to analyze and discuss the nature of entrepreneurial activity in Algeria by analyzing the statistical data published in the first economic statistics report in Algeria in 2011 in order to highlight the most important social, cultural and economic changes that have had a great impact on the work of the enterprises. This sector, as well as the indicators adopted for the analysis of this activity, such as the development of the number of institutions by gender of the owner of the institution, and according to the legal nature of the institution and also distributed by geographical area and sector of activity. This study found that at the level of indicators of construction work, its rates are increasing, but it is limited, especially in the sectors of trade and services, and it is decreasing in the agricultural sector, especially in the women's category, whose work is generally linked to traditional cultural heritage that refuses to work outside the home.

Keywords: Gender, Entrepreneurship, Institution, Economic Statistics.

تمهيد

شهدت الجزائر في عقد التسعينيات من القرن العشرين بداية إصلاحات اقتصادية وسياسية جديدة، بحيث وضعت البلاد في مرحلة تاريخية مختلفة عن مرحلة ما بعد الاستقلال.

وفي ظل هذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية كان موضوع المشاركة الاقتصادية من أهم انشغالات السلطة الحاكمة، بحيث بادرت من خلال إصدار قوانين تشريعية إلى تكثيف الإجراءات وتسهيلها من أجل تعزيز تلك المشاركة وتفعيلها لإتاحة فرص كبيرة وحرية واسعة أمام الشباب خاصة، من أجل الاندماج والمشاركة في مختلف المجالات الاقتصادية، وذلك من خلال برامج تنمية ووكالات وطنية لتمويل مشروعاتهم الاقتصادية، فبرز إثر ذلك الفكر المقاوлатي كاستجابة لتزايد إقبال الشباب على وكالات دعم المشروعات الاقتصادية.

لم تفرق الإجراءات والقوانين المتخذة بين الجنسين في مجال دعم وتشجيع ريادة الأعمال في الجزائر؛ إلا أنّ نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة بقيت محدودة وضعيفة مقارنة بمشاركة الرجل، وهذا ما استدعاني إلى التفكير في بحث إشكالية تتعلق بما هو واقع المقاولات في الجزائر حسب النوع الاجتماعي لرائد الأعمال؟

أولاً: مفاهيم حول المقاولات والنشاط المقاولاتي

1- مفهوم المقاوالاتية

التي تستثمر المنشآت وإيجاد الفرص بإدراك المرتبطة والأفعال والأنشطة الوظائف جميع يتضمن مفهوم المقاولات الحجم والنوع، عن النظر بصرف المستحدثة الأعمال منشآت جميع على الريادة مفهوم تطبيق يمكن الفرص وهكذا هذه نشاطها؛ وإنشاء نهاية حتى المنشأة وإدارة وتنفيذ المتاحة، والموارد الفرص وتقييم جديدة منشأة إنشاء فكرة من بدء الفرصة والمخاطرة، كلا من يتضمن الأعمال ريادة مفهوم بأن القول يمكن عام عنها. وبشكل بديلة جديدة أخرى منشأة يدرك والريادي الذي الفرصة، تخلق التي الابتكار وعملية والمخاطرة، الفرصة، من كلّ على الريادية العملية تشتمل بينما يعتمد قائمة. وبذلك منشأة تطوير أو جديدة منشأة إنشاء أجل من تستثمر التي وأخيراً الموارد ويستثمرها، الفرصة هذه مفهوم ازدهار وتطور مدى على العالمي التنافس حدة بزيادة تتسم التي الأعمال بيئة ظل وفي الراهن الوقت في النجاح أو جديدة للأفراد فرص خلق عنه ينتج الذي المخاطرة اتخاذ وسلوك الاستراتيجي متمثلاً بالتفكير باعتباره الريادة تمثل السلوك المفهوم بهذا الريادة فإن ثم، ومن جديدة. أعمال إنشاء في المخاطرة تحمل خلال من وذلك المنشآت، والنمو (محمد بن عبد العزيز الدغيشن. وحسين السيد حسين محمد، والابداع المخاطرة واتخاذ للحركية المتوجه (صفحة 43). 2014،

هناك تعاريف مختلفة للمقاوالاتية، إلا أنها جميعاً تتفق على كونها نشاط إنساني اقتصادي بالدرجة الأولى تجتمع فيه إمكانيات القدرة على اتخاذ القرارات والمبادرة في إنشاء والاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة، وخلق فرص الإبداع والعمل وتنظيمها وتطوير المهارات من أجل تحسين عمليات الإنتاج، وخلق قيمة مضافة (منادلطفة، 2014 - 2015، صفحة 15).

تعريف النشاط المقاوالاتي:

لقد تضمن مفهوم المقاوالاتية مع بداية ظهوره في القرن السادس عشر على معاني المغامرة والمخاطرة وتحمل الصعاب، لارتباط تطوره بالحملات العسكرية الاستكشافية.

إلا أنّ المفهوم مع بداية القرن الثامن عشر توسع تداوله في المجال الاقتصادي ليتضمن معاني القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال بكافة أنواعها، عن طريق إنشاء مشروع جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطرة المصاحبة، واستقبال المكافأة الناتجة بغرض الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (النجار جمعة صالح. والعلي عبد الستار محمد، 2008، صفحة 07)

يرى ألان فايول Alain Fayolle أن النشاط المقاوالاتي هو حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية، لها خصائص تتصف بعدم الأكادة، أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي (صندرة سايب، 2014، صفحة 06).

2- مفهوم المقاول

يُعرف جوزيف شومبيتر (J. Shumpeter) المقاول على أنه شخص يملك صفة الإبداع والابتكار وهو فرد نادر ذو موهبة، يستطيع جذب أرباح كثيرة وأنه محرك التطور الاقتصادي. وهو شخص صاحب فكرة وتتوفر لديه الإرادة نحو النجاح، مدرك ولديه مرونة في التعامل وتتوفر فيه الرغبة في المخاطرة بشكل معقول، يمتلك المهارة في التنظيم (شلوف فريدة، 2009/2008، صفحة 11).

ليس هناك فرق بين المقاول كرجل أو كامرأة، فكلاهما مطالب بامتلاك قدرات خاصة، ومهارات متطورة، وإرادة قوية في مواجهة المخاطر والصعوبات لإنجاح المشروع.

3- مفهوم المقاولة

يُمكن النظر إلى المقاولة كونها وحدة للإنتاج المادي أو الخدماتي، تعتمد على العمل، وعلى رأسمال تقني ومالي وبشري، لإنتاج منافع متعددة وخدمات مختلفة، وذلك لتلبية حاجات المستهلك.

ولما كانت هناك علاقة عموم وخصوص بين مفهومي المقاولة والمؤسسة، فيمكن القول أنّ مفهوم المؤسسة أشمل وأوسع من مفهوم المقاولة، فكل مقاولة مؤسسة وليس كل مؤسسة مقاولة، فالمقاولة مؤسسة إنتاجية تهدف إلى تحقيق الربح، بينما قد تكون هناك كثير من المؤسسات لا تطمح إلى الربح.

ثانيا: واقع المقاول في الجزائر

نظراً لحدثة وضعف النشاط المقاولاتي في الجزائر، فإنّ الإحصائيات تكاد تكون نادرة حول هذا النشاط في المرحلة الاستعمارية ومرحلة ما بعد الاستقلال وقبل التحولات الاقتصادية في أواخر القرن العشرين.

إلا أنه في السنوات الأخيرة ومع تزايد اقتحام الشباب لهذا النوع من الأعمال، ونتيجة لفاعلية مراكز الإحصاء وتطور وسائل الاتصال: بدأت تتوفر للدارسين إحصائيات أكثر شمولية وأكثر دقة.

لقد مرتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بأربعة مراحل أساسية هي (بوزيان عثمان، 17-18 أفريل 2008، صفحة 768):

. المرحلة الأولى (1963 . 1980):

إن سياسة التخطيط المنتهجة منذ العام 1967 ركزت على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي الموجود، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة، وأما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار للعام 1966، وموجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية.

. المرحلة الثانية (1980 . 1990):

في هذه المرحلة ظهر تصور جديد للسياسة الاقتصادية، وذلك من خلال الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد مفتوح، فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد وبديل، ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة المسجلة في العقدين السابقين، وكان يهدف من ذلك إلى تغطية الطلبات الآنية، والمساهمة الفعالة في تعزيز الوحدات العامة الكبرى، وشرع في الانتقال بالاستثمارات من الصناعات الثقيلة ووحدات الصناعة الخفيفة الكبيرة الحجم التي تتطلب تكنولوجيا عالية ومتنوعة ومركبات ضخمة ومكلفة، إلى الاستثمار في الصناعة الصغيرة والمتوسطة (الانتقال من الصناعة الواسعة إلى الصناعة الكثيفة).

. المرحلة الثالثة (1990 . 2001):

تعتبر فترة نهاية التسعينات القفزة النوعية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك بشروع الحكومة في تهيئة المناخ الاقتصادي الذي يلائم ويساعد على نمو وتطور هذه المؤسسات، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير والتي نذكر منها:

. إصدار قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، يهدف إلى توجيه عمل البنوك وإعادة تحديد دور البنك المركزي.

. إنشاء بورصة الجزائر لتبادل الأوراق المالية سنة 1993.

. إصدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار وهو قانون عام 1993، وعلى إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات APSI.

- إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001، الذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

. المرحلة الرابعة (ما بعد 2001):

تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001 والقوانين التي تلتها وإنشاء أجهزة المرافقة والدعم اعتبر منعرجا حاسما في تاريخ قطاع المؤسسات في الجزائر، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، ولذلك اعتمدنا في الدراسة الإحصائية على معطيات الفترة ابتداء من سنة 2001 حيث تعتبر هذه السنة كأساس لملاحظة التطور الحاصل في عدد المؤسسات في الجزائر.

تشير إحصائيات سنة 2000 أن 4.74% فقط من المؤسسات الاقتصادية، هي مؤسسات تابعة للقطاع العام، بينما تمثل 94.25% عدد المؤسسات التابعة للقطاع الخاص (وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، سبتمبر 2001). وذلك نتيجة لتسهيل إجراءات نشأتها وكذلك تطور ثقافة ريادة الأعمال لدى خريجي الجامعة، وتبين الإحصائيات الموجودة بين أيدينا أن نصف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الجزائر أنشئت خلال الفترة 2000 - 2007، أي بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001، ليبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2011 حسب ما ورد في الإحصاء الاقتصادي الأول 934250 مؤسسة، والتي تمثل حوالي ثلاثة أضعاف العدد المسجل في سنة 2001 الذي قدر بـ 179893 مؤسسة.

ويرجع هذا الارتفاع في عدد المؤسسات إلى الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية في تطوير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا مؤشر على مدى تشجيع الاستثمار الخاص من خلال خوصصة المؤسسات العمومية، ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تطور عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة حيث شهدت تزايدا ملحوظا خاصة بعد اتجاه سياسة الدولة إلى تدعيم هذا القطاع بصدور القانون التوجيهي لترقيتها ودعم تنافسيتها سنة 2001. حيث أن تطورها السنوي بين زيادة 23964 مؤسسة عند نهاية 2006 مقارنة بـ 2005 أي بمعدل تطور سنوي 9,75% وزيادة 24140 مؤسسة خلال 2007 مقارنة بسنة 2006 أي بمعدل تطور 8,95%، أما تطورها من سنة 2010 إلى سنة 2011 فقد زاد بمعدل 6,08% ومن 2011 إلى 2012 بمعدل 7,24 (سالي عبد الجبار، 2015 - 2016، صفحة 160)

وبزيادة 117264 مؤسسة خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2012 أي بمعدل زيادة سنوي يقدر بـ 8,7%، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 01: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2001 - 2016

السنوات	عدد المؤسسات	عدد المستخدمين
2001	179893	737062
2002	189552	773915
2003	288.587	705.000
2004	312.959	838.504
2006	376767	924746
2007	410959	1200000
2008	519526	1356025
2009	625069	1546584
2010	619072	1625686
2011	659309	1724197
2012	711832	1848117
2013	777259	1915495
2014	820738	2082304
2015	896811	2238233
2016	1014075	2487914

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نشرات المعلومات الإحصائية: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 20 مارس 2011، ص 12، و 22 أفريل 2013، ص 9. ونشرية رقم 25 سنة 2014، ونشرية رقم 27 سنة 2015، ونشرية رقم 29 سنة 2016، ونشرية رقم 30 ماي 2017.

من خلال الجدول نلاحظ أيضاً ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 179893 سنة 2001 إلى 1014075 سنة 2016، وبالتالي ارتفاع عدد العمال الذين تشغلهم هذه المؤسسات من 737062 سنة 2001 إلى 2487914 سنة 2016، مما أدى إلى انخفاض نسبة البطالة. ويرجع ذلك إلى الهدف الذي وضعته الدولة بإنشاء 200000 مؤسسة جديدة عند نهاية 2014 وهذا في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي 2010 - 2014 (وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، 2013) وباعتماد على الإحصائيات التي وفرها الديوان الوطني

للاحصائيات سنة 2012 والتي نُشرت في تقرير بعنوان الإحصاء الاقتصادي الأول 2011، والذي من خلال معطياته سوف أقوم بتحليل ما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية والنشاط المقاوِلاتي من خلال تفصيل لخصائص هذه المؤسسات:

أولاً: الصفة القانونية للمؤسسات في الجزائر

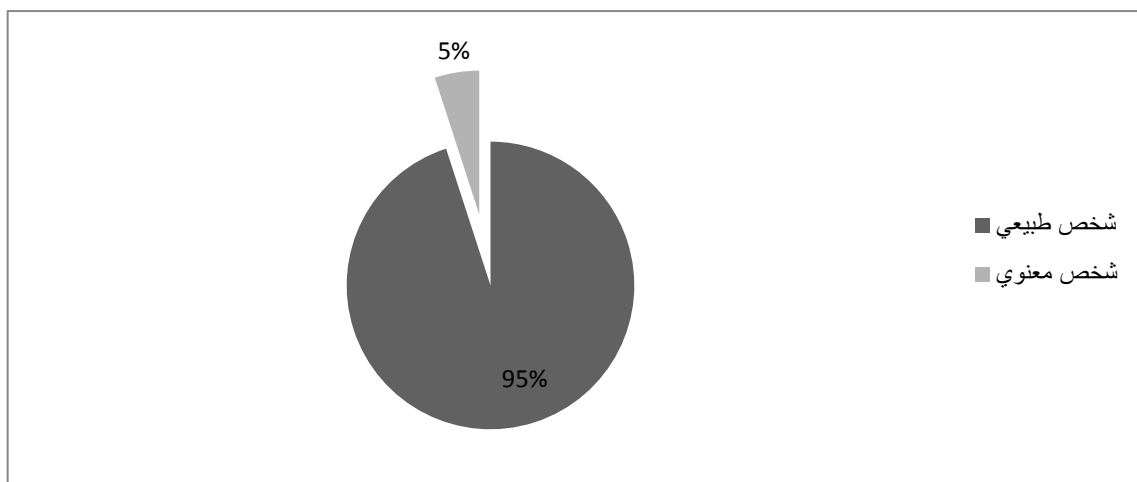
الجدول 02: توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الصفة القانونية

طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات
شخص طبيعي	888794
شخص معنوي	45456
المجموع	934250

المصدر: O.N.S: Collections Statistiques. Serie E Statistiques Economiques. N° 172. Le premier Recensement conomiques 2011. P 10

يُظهر الجدول الأول أنّ مجموع المؤسسات في الجزائر بلغ 934250 مؤسسة، مقسّمة بين نوعين: مؤسسات ذات شخص طبيعي (هو الشخص الذي مُنحت له الشخصية القانونية والتمتع بالحقوق في ممارسة نشاط مهني)، وعددها مؤسسة وأخرى ذات شخص معنوي (هو مجموعة أشخاص يكوّنون رابطة، شركة أو جمعية أو هيئة أخرى، 888794 ويتمتع بنفس وظائف الشخص الطبيعي ذو الشخصية القانونية، والإرث الجماعي، وعلى الصعيد الاقتصادي، مؤسسة. وتمثل المؤسسات ذات الشخص 45456 الشخص المعنوي يشبه مؤسسة ذات طابع قانوني) وعددها الطبيعي 95% كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 01: توزيع نسب المؤسسات الاقتصادية حسب الصفة القانونية



المصدر: O.N.S: Collections Statistiques. Serie E Statistiques Economiques. N° 172. Le premier Recensement Economiques 2011. P 10

ثانياً: النشاطات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة

الجدول 03: توزيع المؤسسات الصغيرة حسب النشاطات الاقتصادية 2012

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة %
الصناعي	95445	10,2
البناء	9117	0,9
التجاري	511700	54,7
الخدمات	317988	34
المجموع	934250	100

المصدر: O.N.S: Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. Le premier

Recensement Economiques 2011. P 11

نلاحظ من خلال الجدول أنّ أغلب المؤسسات هي مؤسسات ذات نشاط تجاري ثم مؤسسات ذات نشاط خدماتي، بينما نلاحظ قلة المؤسسات ذات النشاط الصناعي، أما قطاع البناء فيشكل نسبة ضئيلة جداً.

نلاحظ أنّ تقرير الإحصاء الاقتصادي لا يقدّم أية معطيات إحصائية حول مؤسسات القطاع الفلاحي.

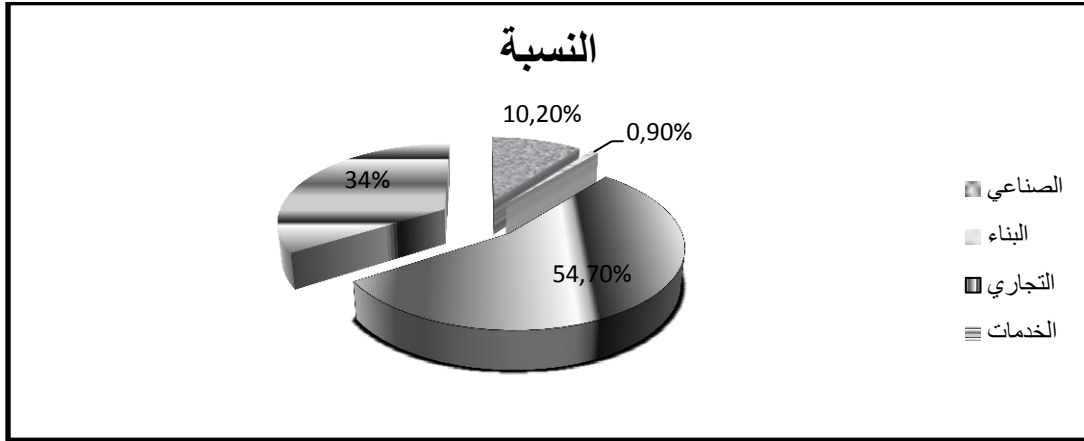
والتفسير الواقعي لهذه التركيبة كما يلي:

القطاع التجاري والقطاع الخدماتي يشكلان نسبة مرتفعة؛ بسبب تفارجهما في متطلبات النشاط الاقتصادي؛ من حيث سهولة الإنشاء والتأسيس ولا يحتاجان إلى رأسمال كبير، ولا إلى موارد بشرية متخصصة، ويُفسر تطور نشاط هذا القطاع أيضاً بتطور العمران الحضري، الذي يتناسب وزيادة الطلب على الخدمات بالإضافة إلى أنه مربح.

أما القطاع الصناعي؛ فيتطلب رأسمال كبير، وجانب المخاطرة فيه مرتفع جداً، ويتطلب أيدي عاملة ماهرة ومخصصة؛ من أجل ذلك ينخفض عدد المؤسسات في هذا القطاع؛ الذي لا يستقطب أيضاً مشاركة نسوية كبيرة.

بينما تظهر نسبة مؤسسات البناء ضعيفة جداً؛ بسبب أنّ هذا القطاع يغلب عليه النشاط غير الرسمي، وبالتالي لا تتوفر إحصائيات دقيقة حول هذا القطاع، كما أنّ توجه المرأة للمشاركة في هذا القطاع ضعيفة لما يتطلبه هذا النشاط من قوة بدنية لا تتناسب مع التركيبة البيولوجية للمرأة.

الشكل 02 : توزيع نسب المؤسسات الصغيرة حسب النشاطات الاقتصادية



المصدر: O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. Le premier

Recensement Economiques 2011. P11

ثالثا: توزيع المؤسسات حسب مكان النشاط

الجدول 04: توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب مكان النشاط

مكان النشاط	عدد المؤسسات	النسبة %
حضري	781439	84
ريفي	152811	16
المجموع	934250	100

المصدر: O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. Le premier

Recensement Economiques 2011. P 12

نلاحظ من خلال الجدول أن المجال الحضري في الجزائر يستوعب غالبية المؤسسات الاقتصادية بسبب أن المجال الحضري يتوفر على المرافق العامة التي تخلق الحاجة إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة لتلبية هذه المتطلبات، وهذا يؤكد ما جاء في الجدول السابق الذي يبين تنامي عدد المؤسسات الخدمائية والتجارية.

بينما في المجال الريفي، فإن الأمر مختلف تماما بسبب طبيعة المجتمع الذي يرتبط فيه النشاط الاقتصادي بالأسرة أكثر من ارتباطه بالمؤسسة. خاصة لما تواجهه المرأة من تحديات العادات والتقاليد في الريف.

رابعاً: توزيع المؤسسات حسب القطاع القانوني

الجدول 05: توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب القطاع القانوني

القطاع القانوني	عدد المؤسسات	النسبة %
عام	16718	1,8
خاص	915316	98
أخرى	2216	0,2
المجموع	93425	100

المصدر: O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. Le premier Recensement Economiques 2011. P 13

يتبين من خلال الجدول أن القطاع العام يستحوذ على عدد قليل جداً لا تتجاوز نسبته 1.8% كما هو مبين في الشكل اللاحق، بينما القطاع الخاص يهيمن على 98% من المؤسسات، وهذا يفسّر بطبيعة توجه الدولة نحو خوصصة المؤسسات وفتح المجال أمام الرأسمال الخاص لإنشاء وتطوير المؤسسات الخاصة، وهذا توجه تبنّته الجزائر في إطار الإصلاحات الإقتصادية مع العقد الأخير من القرن العشرين.

خامساً: توزيع المؤسسات حسب النوع الاجتماعي

الجدول 06: توزيع مؤسسات الأشخاص الطبيعيين حسب النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	عدد المؤسسات	النسبة %
الذكور	798026	89,9
الإناث	90768	10,2
المجموع	888794	100

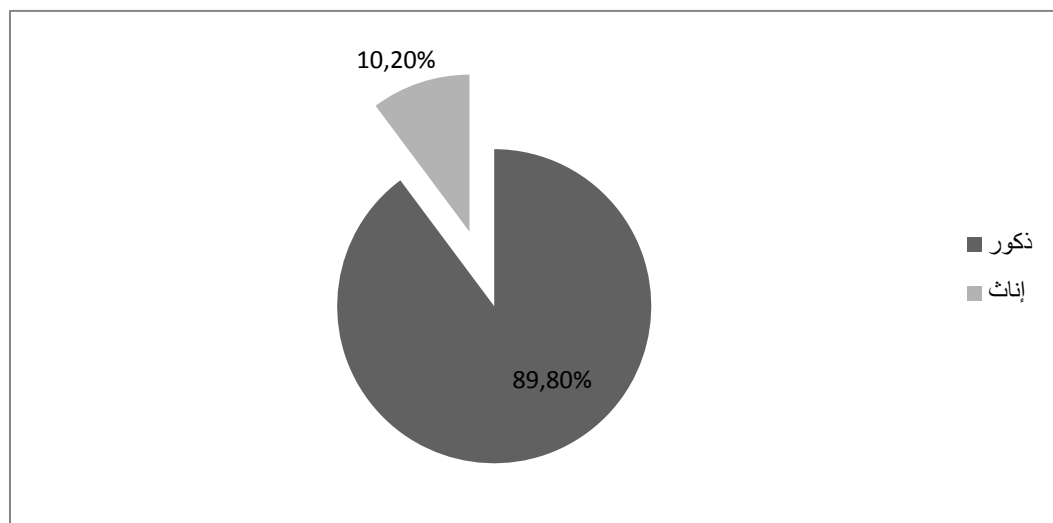
المصدر: O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. Le premier Recensement Economiques 2011. P 78

نلاحظ من خلال الجدول أن مشاركة المرأة في النشاط المقاوالاتي لا تزال ضعيفة ودون مستوى ما حققه الرجال في هذا المجال، حيث لا تشكل نسبة النساء المقاوالات سوى 10.2% كما هو مبين في الشكل التالي، رغم جهود الدولة من إصلاحات وتسهيلات من أجل النهوض بالمؤسسات وأولت أهمية كبيرة لتمكين المرأة من المشاركة الاقتصادية حيث منحها كل المساواة بالإنصاف مع الرجل في إجراءات الإنشاء والاستفادة من القروض.

وحسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية في الجزائر الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر CNES بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP 2015، المعنون بـ: ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟، حيث أشار إلى أن نسبة نشاط المقاولة في الجزائر سنة 2012 لم يتعدى لدى الرجال 11,5% ولدى النساء 4,9% (مناد لطيفة، 2017-2018، صفحة 158).

والافتراضات المحتملة لتفسير ضعف هذه المشاركة راجع إلى التحديات الثقافية والاجتماعية.

الشكل 03: توزيع نسب المؤسسات الاقتصادية حسب النوع الاجتماعي



المصدر: O.N.S: Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. Le premier Recensement Economiques 2011. P 78

سادسا: توزيع المقاولين حسب الجنس ومكان الإقامة

الجدول 07: توزيع مؤسسات الأشخاص الطبيعيين حسب مكان الإقامة والنوع

المجموع	الجنس				
	%	الإناث	%	الذكور	
744 413	10.66	79 360	89.33	665 053	حضري
144 381	07.90	11 408	92.09	132 973	ريفي
888 794	10.21	90 768	89.78	798 026	المجموع

المصدر: O.N.S: Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. Le premier Recensement Economiques 2011. P 78

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المؤسسات النسوية تمثل 10.66% من مجموع سكان الحضر، أما في الريف فإن نسبتهم من هذا المجموع تقدّر بـ 07.90%.

إن نسبة المؤسسات النسوية ضعيفة جدا سواء في المجال الحضري أو الريفي، والتفسير المحتمل لهذه الوضعية يؤكد أن المرأة لا تزال تعاني من سيطرة التصورات الثقافية للأسرة التي لا تزال ترفض عمل المرأة خارجة البيت.

سابعاً: توزيع المؤسسات حسب النوع الاجتماعي وقطاع النشاط

الجدول 08: توزيع مؤسسات الأشخاص الطبيعيين حسب قطاع النشاط والنوع الاجتماعي

المجموع	الجنس		قطاع النشاط	
	الذكور	%	الإناث	%
صناعي	78 410	90.64	8 097	9.36
بناء وأشغال عمومية	5 706	96.84	186	3.15
تجارة	459 676	92.05	39 665	07.94
خدمات	254 234	85.58	42 820	14.41
المجموع	798 026	89.78	90 768	10.21

المصدر: O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172. Le premier Recensement Economiques 2011. P 80

نلاحظ أن النشاط المقاوالاتي للمرأة يكثر في قطاع الخدمات بنسبة 14.41%، ويقل في قطاع البناء، وتفسير التوجه القوي للمرأة المقاتلة للنشاط في قطاع الخدمات وابتعادها عن قطاع البناء بأن الأول يناسب طبيعتها الفيزيولوجية ولا يفرض عليها أعباء تؤثر على وظائفها المنزلية.

مناقشة النتائج

تأكد لنا من خلال عرض مختلف الإحصائيات المتعلقة بعدد المؤسسات حسب مختلف الخصائص أن هناك نقص كبير في عدد المؤسسات المنشأة في الجزائر بالرغم مما توفره الدولة من دعم ومرافقة للشباب الجزائري كان الهدف منه منح فرصة للشباب لتأسيس مؤسساتهم الخاصة وبالتالي توفير مناصب شغل لغيرهم من الشباب البطال، وهذا النقص لدى الجنسين ذكورا وإناثا على حد سواء.

وهذا ما توصلنا إليه في دراستنا من خلال أطروحة الدكتوراه، حيث من خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى أن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية تؤثر على نشاط ريادة الأعمال بحسب اختلاف النوع الاجتماعي للمقاتل، فأكدت هذه الدراسة أن ريادة الأعمال في الجزائر هي ظاهرة اجتماعية اقتصادية تقتزن بعدة عوامل اجتماعية

واقتصادية وثقافية منها عوامل ترتبط بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي للمقاول وعوامل ترتبط بالمقاول كشخص يكتسبها عن طريق التنشئة الاجتماعية أو التعليم ومن خلال التفاعل مع المتغيرات البيئية. وأن هذه العوامل تؤثر بشكل واضح في استجابة وأداء كلا الجنسين للنشاط الريادي.

إلا أن الإحصائيات تختلف عن ما توصلت إليه الدراسة حيث أن هناك فرق كبير جدا في عدد المؤسسات المنشأة من قبل ذكور التي تفوق بكثير عدد المؤسسات المنشأة من قبل الإناث.

وأیضا تبزر الإحصائيات أن النشاط المقاولاتي ضعيف في الريف مقارنة بالمدينة ويرجع ذلك لاقتران الريف بنشاطات زراعية يتوقف نجاحها على ظواهر طبيعية كالأمتار، بينما تتوفر المدينة على مختلف المرافق الضرورية لنجاح المشاريع.

كما أن أغلب المشاريع هي مشاريع تجارية وخدمائية وذلك لسهولة تأسيسها وأنها لا تتطلب رأسمال كبير ولا جهد كبيرين وهذا ما توصلنا إليه في دراستنا الميدانية.

كما تفسر هذا العزوف الدراسة التي قام بها الباحث بدرابي سفيان (بدرابي سفيان، 2014 - 2015) من خلال أطروحته للدكتوراه تفسر لنا المعطيات المتعلقة بتوجهات الشباب الجزائري، حيث توصل الباحث إلى أن العوامل الثقافية والمجتمعية والسوسيواقتصادية تتحكم في دوافع التوجه المقاولاتي لدى الشباب لإنشاء مؤسساتهم، وقد قدم الباحث طبيعة هذه الاتجاهات بالاعتقاد بالقدرة ونظرتهم للتخطيط وتصوراتهم واتجاهاتهم نحو المال والريح الذي اعتبروه أداة للبقاء والاستمرار ولتحقيق الاحترام الاجتماعي، فتصورات الشباب المقاول للأعمال تدور في فلك التضامن والارتباط للإرث العائلي والأبوية، كما أثبتت دراسة الباحث أن هناك توجهات ذكورية فيما يتعلق بتوجهات قائمة على التمييز الجنسي فيما يتعلق بوظائف وميادين الاستغلال فيما بين المرأة والرجل في الشغل عموما وميدان الأعمال بصفة خاصة.

وما يمكننا قوله في الأخير أنه يجب الرفع من الروح المقاولاتية لدى الشباب وتنمية ثقافته المقاولاتية من خلال التوعية بكيفية إنشاء مؤسسة وتسييرها، وتشجيع الشباب على تنمية قدراتهم ومهاراتهم واستغلالها وترجمتها إلى مؤسسات اقتصادية ناجحة. كما يجب على المؤسسات التعليمية أن تقوم بدورها في نشر هذه التوعية من خلال برامجها التعليمية.

خاتمة:

عرف موضوع المقاول مؤخرًا في الجزائر اهتماما كبيرا باعتبارها أحد أهم معايير نمو الاقتصاد، فقد بذلت الحكومة الجزائرية منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين جهوداً كبيرة لتطوير النشاط المقاولاتي وأولته أهمية كبيرة من خلال إصدار قوانين وتشريعات تسهل عملية إنشاء مؤسسات خاصة، بالإضافة إلى توفير صناديق دعم لتمويل الشباب لفتح مشاريع خاصة بهم، ولكن وبالرغم من هذه التسهيلات إلا أننا نجد نسبة المقاول لا تزال ضعيفة في الجزائر خاصة لدى فئة النساء، ويرجع هذا العزوف إلى كون المرأة لا تزال تحافظ على دورها التقليدي

المتمثل في ربة بيت، بالإضافة إلى عوامل اجتماعية وثقافية متمثلة في العادات والتقاليد التي تحد من مشاركة المرأة الاقتصادية من خلال إنشاء مؤسسة.

قائمة المصادر والمراجع

- النجار جمعة صالح. والعلي عبد الستار محمد. (2008). الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة. عمان (الأردن): دار الحامد.
- بدرابي سفيان. (2014 - 2015). ثقافة المقاول لدى الشباب الجزائري المقاول. جامعة تلمسان: أطروحة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع التنموية، قسم العلوم الاجتماعية.
- بوزيان عثمان. (17-18 أبريل 2008). قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الشلف: ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
- سالمي عبد الجبار. (2015 - 2016). تأثير الثقافة المقاولاتية على نمو اقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جامعة تلمسان، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.
- شلوف فريدة. (2008/2009). المرأة المقاول في الجزائر. جامعة قسنطينة: رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية وتسيير الموارد البشرية.
- صندرة سايب. (2014). محاضرات في إنشاء المؤسسة. قسنطينة: جامعة عبد الحميد مهري.
- محمد بن عبد العزيز الدغيشن. وحسين السيد حسين محمد. (2014). مدخل مقترح لتفعيل مساهمة منشآت الأعمال في دعم صناعة ريادة الأعمال. ضمن كتاب أبحاث المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال 2014، نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط. الرياض.
- مناد لطيفة. (2017-2018). النوع الاجتماعي وريادة الأعمال في الجزائر، دراسة في العوامل السوسيواقتصادية والديمقراطية المؤثرة على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جامعة تلمسان، دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص إحصاء اجتماعي.
- مناد لطيفة. (2014 - 2015). المرأة المقاول والمشاركة الاقتصادية. جامعة تلمسان: ماجستير في علم اجتماع، تخصص إحصاء اجتماعي.
- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (2013). نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 22 أبريل 2013،. ونشرية المعلومات الإحصائية رقم 29.
- وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة. (سبتمبر 2001). المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول معطيات وآفاق قطاع 2001 .